SC 6572

**AFRICAN UNION**
**الاتحاد الأفريقي**

**UNION AFRICAINE**
**UNIÃO AFRICANA**

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية العشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 23-27 يناير 2012

الأصل: إنجليزي

EX.CL/687 (XX)v

# تقرير اللجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والتجارية للجنة الممثلين الدائمين

—

**مقدمة:**

1- خلال الفترة من يوليو إلى ديسمبر 2011، عقدت اللجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والتجارية للجنة الممثلين الدائمين اجتماعين في 11 نوفمبر و 9 ديسمبر 2011 على التوالي، بهدف التحضير الفعال لقمة يناير 2012 حول تعزيز التجارة الإفريقية البينية. كما اجتمعت في 22 ديسمبر 2011 لاعتماد تقريري الاجتماعين. وقد عقدت جميع الاجتماعات برئاسة السفير مختار شواشى، الممثل الدائم للجمهورية التونسية لدى الاتحاد الأفريقي ورئيس اللجنة الفرعية.

**تشكيلة اللجنة الفرعية:**

2- تتكون اللجنة الفرعية من الدول الأعضاء التالية:: تونس (الرئيس)، سوازيلاند (النائب الأول للرئيس)، تشاد (النائب الثاني للرئيس)، السنغال (النائب الثالث للرئيس)، السودان (المقرر) الجزائر، أنجولا، بوروندي، الكونغو، غينيا، النيجر، رواندا، سيراليون، أوغندا وزامبيا.

**اجتماع 11 نوفمبر 2011:**

3- عُقد اجتماع 11 نوفمبر لهدف رئيسي هو تبادل الأفكار حول التحضيرات لقمة يناير 2012 حول موضوع تعزيز التجارة الأفريقية البينية. وتجدر الإشارة إلى أن إدارة التجارة والصناعة قد عقدت عددا من الاجتماعات تحضيرا للقمة. وشملت هذه الاجتماعات الخلوة في كوريفتو، أديس أبابا، من 25 إلى 27 أكتوبر 2011 والمنتدى التجاري الأفريقي من 22 إلى 24 نوفمبر في أديس أبابا، إثيوبيا وورشة عمل الاتحاد الافريقي التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده من 27 إلى 28 ديسمبر 2011 في أكرا والدورة العادية السابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المقرر عقدها أيضا في أكرا ، غانا، من 29 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 2011. وعليه، كان من المناسب أن تشارك اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين عن كثب في تلك الأنشطة وتوجه المفوضية تبعا لذلك.

4- بعد العرض الذي قدمته المفوضية حول الوثائق الرئيسية أي الورقة المواضيعية حول تعزيز التجارة الإفريقية البينية وخطة العمل لتعزيز التجارة الإفريقية البينية ومشاريع الإطار وخارطة الطريق وهيكل التعجيل بإنشاء منطقة قارية للتجارة الحرة، أثارت اللجنة الفرعية المسائل التالية:

- هناك حاجة إلى ضمان مشاركة لجنة الممثلين الدائمين في جميع العمليات والمشاورات المؤدية إلى القمة.
- ينبغي لمفوضية الاتحاد الإفريقي الاضطلاع بدور المشرف على عملية التكامل القاري. إن الترتيب الثلاثي الحالي ليس مبادرة من الاتحاد الأفريقي. وللمضي قدما، ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي إجراء استعراض للتقدم المحرز في تنفيذ معاهدة أبوجا على أن تتضمن الدراسة مقترحات بشأن السبل الكفيلة بضمان التنفيذ الأفضل للمعاهدة من قبل الدول والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- لا يكفي اقتراح إنشاء ترتيب مماثل للترتيب الثلاثي بين السادك والكوميسا وجماعة شرق إفريقيا في غرب ووسط وشمال أفريقيا بل هناك حاجة إلى إجراء دراسات حول تحديد أسباب ضعف المبادلات التجارية في هذه الأقاليم.
- تم الإعراب عن القلق بشأن عدم تنفيذ المقررات الصادرة عن أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي وعدم متابعتها.
- ينبغي لقمة رؤساء الدول والحكومات إيلاء اهتمام كاف للتحديات التي تواجه التجارة في أفريقيا واعتبار التجارة الأفريقية البينية المحرك المحتمل للنمو الاقتصادي في القارة.
- تتاجر بعض البلدان على أساس ثنائي ولكن، على العموم، هناك نقص في المعلومات التجارية وعناصر تسهيل التجارة والمعايير في القارة.
- فيما يتعلق بالهيكل، ينبغي للمفوضية أن تذكر مقرر قمة ملابو بشأن إنهاء وجود مؤتمر وزراء التكامل.
- إن المجلس الإفريقي المقترح للتجارة والتكامل بيروقراطية غير ضرورية. وهناك حاجة إلى التآزر في الشؤون الاقتصادية والتجارة.

- إن معاهدة أبوجا لا تزال سارية المفعول، فهل يمكن مراجعتها؟

5- بعد ذلك، قدمت اللجنة الفرعية المقترحات التالية بهدف تعزيز الوثائق:

- هناك حاجة لاتخاذ إجراءات مجموعة المعلومات التجارية حيث أن هناك شركات أفريقية تنتج سلعاً عالية الجودة تتنافس في الأسواق الأوروبية ولكن لم يتم القيام بما يذكر لصالح أسواق البلدان الأفريقية. وتعتبر الصناعة الصيدلانية الجزائرية مثالاً لذلك.
- هناك حاجة لاتخاذ الإجراءات لتوفير البنية التحتية لضمان معايير الجودة في البلدان الأفريقية في خطة العمل.
- هناك حاجة لإحصاءات تجارية موثوق بها تظهر على مستوى التجارة بين أفريقيا وبقية العالم والتجارة البينية الأفريقية والأهم من ذلك، مستوى المبادلات التجارية بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
- هناك حاجة إلى أن تبرز الوثيقة النسبة المئوية للزيادة المتوقعة في حجم التجارة الأفريقية البينية والفترة الزمنية التي يمكن أن تتحقق فيها هذه الزيادة.
- يجب إزالة المجلس الإفريقي للتجارة والتكامل ومؤتمر وزراء التكامل من الهيكل المقترح.
- يمكن استبدال المجلس الإفريقي للتجارة والتكامل بلجنة إفريقية رفيعة المستوى للتجارة ووضع اختصاصات مفصلة لها.
- هناك حاجة إلى تطوير أو تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على جمع إحصاءات دقيقة عن التجارة الإفريقية البينية. وهذه المعلومات مهمة جدا في صنع سياسة التجارة والتكامل الإقليمي.
- هناك حاجة إلى أن تعزز الأوراق استخدام ضريبة القيمة المضافة بدلا من الرسوم الجمركية كمصادر دخل للحكومات.
- هناك حاجة إلى أن تبرز الأوراق المفاهيمية تأثير الأفضليات التجارية التي تستفيد منها البلدان الأفريقية من البلدان الأخرى وغيرها من الاتفاقات التجارية مع أطراف ثالثة وكيف يمكن أن يؤثر ذلك على جهود تعزيز التجارة الأفريقية البينية. وفي هذا

الصدد، لاحظ الاجتماع أن الأفضليات التجارية التي تحظى بها البلدان الأفريقية من البلدان المتقدمة تؤدي إلى مستوى من الاعتماد لا يخدم مصلحة القارة.

- ينبغي تحديد تكلفة خطة العمل على أساس قيم نقدية واقعية تبين تكاليف تنفيذ خطة العمل
- هناك حاجة لإعادة النظر في عملية التكامل القاري منذ بدء تنفيذ معاهدة أبوجا. وينبغي أيضا إجراء استعراض يبرز كيفية معالجة الدول الأعضاء لمسألة ترشيد المجموعات الاقتصادية الإقليمية في القارة.
- ينبغي أن تستفيد الوثائق من مدخلات خبراء التجارة في عواصم الدول الأعضاء.

6- تم تقديم عرض موجز من قبل سفير زامبيا حول إمكانية إنشاء مجموعة ثلاثية لأقاليم الوسط والغرب والشمال. وأبرز السفير التطورات الإيجابية التي أسفرت عن تأسيس منطقة التجارة الحرة بين السادك وجماعة شرق إفريقيا والكوميسا في شرق إفريقيا والجنوب الأفريقي. وأُقترح تكرار ترتيب مماثل بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية في وسط وغرب وشمال أفريقيا.

7- في المناقشات التي أعقبت ذلك، لوحظ أن هناك حاجة إلى عملية تشاور بين الدول التي ستشارك في الترتيب المقترح. وقد طُلبت من المفوضية تحليل هذا الاقتراح وطرق عملية أخرى قبل المضي قدما بهذه المسألة.

**<u>مشاركة اللجنة الفرعية في أنشطة إدارة التجارة والصناعة المؤدية إلى القمة:</u>**

8- شارك بعض أعضاء اللجنة الفرعية في المنتدى التجاري الذي عقد في أديس أبابا من 22 إلى 24 نوفمبر 22-24، وفي ورشة العمل التحضيرية للمؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية يومي 27 و28 نوفمبر في أكرا ، وفي الدورة العادية السابعة لمؤتمر وزراء التجارة أيضا في أكرا من 29 نوفمبر إلى 3 ديسمبر 2011. واغتنموا الفرصة لتعزيز الوفود القادمة من العواصم وإثراء النقاش ونتائج الاجتماعات.

**اجتماع 9 ديسمبر 2011:**

9- كان الهدف الرئيسي من الاجتماع هو الاطلاع على نتائج اجتماع وزراء التجارة في أكرا وتحديد طريق المضي قدما. سلط نائب رئيس المفوضية الذي حضر الاجتماع، الضوء على أهمية اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين في ضوء التطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة وإمكانية حدوث كساد اقتصادي محتمل في أوروبا بصفة خاصة، مشيرًا إلى أن أوروبا أكبر شريك تجاري لأفريقيا وبالتالي، فإن الكساد الاقتصادي في أوروبا من شأنه أن يؤثر سلباً على صادرات أفريقيا إلى أوروبا ويسبب تباطؤاً في النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وكمتابعة لهذه المسيرة، تكمن إحدى السبل لمعالجة هذا التحدي في تعزيز التجارة الأفريقية البينية مع بلدان الجنوب .وبعد ذلك تلقت اللجنة الفرعية إحاطة رسمية حول نتائج مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة في أكرا.

10- أُبلغ الاجتماع بأن الدول الأعضاء جددت التزامها بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية ووافقت عليه، بناء على توصية الدورة العادية السادسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة المنعقدة في كيجالي، رواندا في نوفمبر 2010. كما درس مؤتمر أكرا الهيكل المقترح وخطة العمل بشأن تعزيز التجارة داخل أفريقيا ووافق عليهما. وفيما يتعلق بالمنطقة القارية المقترحة للتجارة الحرة ، لُوحظ أنه يمكن متابعة ذلك على منوال تحالف البلدان الراغبة وعلى أساس الانجازات التي تحققت في تنفيذ المناطق الإقليمية للتجارة الحرة. غير أن مخاوف البلدان المترددة تكمن في أن بعض البلدان تتمتع بعائدات متزايدة للحكومة بسبب تحرير التجارة الإقليمية .

11- أبلغت اللجنة الفرعية بأن هيكل الإدارة المقترحة سوف يستخدم كمنبر لتقاسم الممارسات الجيدة بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وستتكوّن اللجنة الأفريقية الرفيعة المستوى للتجارة من الرؤساء الحاليين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية على مستوى رؤساء الدول كما أن هذه اللجنة ستتلقى تقارير مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة.وسيتولى مؤتمر وزراء التجارة بحث الإجراءات التي نُفّذت على المستويين الوطني والإقليمي بخصوص قضايا تنفيذ السياسات الملائمة وذات الصلة بالبنية التحتية والزراعة وتمويل

التجارة والتصنيع وتسهيل التجارة والسوق الداخلية، وذلك بهدف تعزيز التجارة داخل أفريقيا. وستقدم تقارير مرحلية عن التطورات الوطنية والإقليمية إلى الوزراء من خلال مختلف اللجان والمؤسسات التي تعتبر جزءًا من الهيكل المقترح.

12- أُفيد الاجتماع بأن الوزراء يوافقون على إنشاء منطقة قارية للتجارة الحرة بحلول عام 2017 تتولى مسؤولية المراجعة رهنًا بتقدم المفاوضات. وستستخدم السنوات الثلاث الأولى 2012-2014 لاستكمال مناطق التجارة الحرة من قبل السوق المشتركة الثلاثية للجنوب الأفريقي، مجموعة شرق أفريقيا، مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي ومن خلال ترتيبات مماثلة للمبادرة الثلاثية تتخذها الدول الأعضاء في الأجزاء الشمالية والغربية والوسطى من أفريقيا. وستُجرى المفاوضات على إنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة بين السوق الثلاثية وبقية المناطق الإقليمية للتجارة الحرة، وذلك خلال الفترة الواقعة بين 2015 و2016 بما يفضي إلى إنشاء المنطقة القارية للتجارة الحرة بحلول 2017.

13- للمضي قدمًا ، ستقوم مفوضية الإتحاد الأفريقي بوضع خطط وطرق تنفيذ لتحقيق عمليات المنطقة القارية للتجارة الحرة في المناطق التالية: طرق التفاوض ، تحديد الجداول الزمنية التدريجية لتخفيف التعريفات ، مواءمة قواعد المنشأ ، تبسيط الطرق والمصطلحات الجمركية، إزالة الحواجز غير التعريفية ، تصميم آليات ملائمة للدفاع عن التجارة ، ووضع آليات تكاليف التعديل.

14- في المناقشات التي تلت ذلك، أثيرت القضايا التالية :

- بينما توجد إمكانيات لقيام المؤسسات الأفريقية بمباشرة الأعمال التجارية، هناك افتقار عام إلى المعلومات حول فرص الأعمال المتوفرة في القارة وتتردد بعض المؤسسات الأفريقية في بعض الحالات في مباشرة الأعمال التجارية مع مؤسسات تجارية أفريقية أخرى.
- لكي تعزّز أفريقيا التجارة داخل أفريقيا، هناك حاجة إلى رفع مستوى البنية التحتية الوطنية والإقليمية في مجالات مثل السكك الحديدية، والطرق ومرافق الموانئ، من بين جملة أمور أخرى.

- هناك حاجة إلى النظر إلى ما بعد تخفيض التعريفة الجمركية وإيجاد السبل لضمان تسهيل التجارة بالإجراءات الجمركية.
- كما طلب المؤتمر الوزاري، يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تركز الآن على وضع طرق لتنفيذ المنطقة القارية للتجارة الحرة. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى وضع استراتيجيات تهدف إلى زيادة مستوى التجارة داخل الأقاليم في وسط أفريقيا حيث تشير الإحصاءات التجارية إلى أن هذا المستوى أدنى من 2% من التجارة الإجمالية للإقليم .
- فيما يتعلق بالاقتراح الخاص بإحالة نزاعات تنجم عن تنفيذ المنطقة القارية للتجارة الحرة إلى محكمة الاتحاد الأفريقي، أُقترح أنه ينبغي وضع الترتيبات اللازمة لتسوية النزاع قبل رفع مسائل من هذا القبيل إلى المحكمة.

15- بخصوص الاقتراح المتعلق بإنشاء نظام معزز مشترك للأفضلية التجارية لأقل البلدان نموًا والبلدان ذات الدخل المنخفض، أُبلغ الاجتماع بأن وزراء التجارة قد صادقوا على هذا الاقتراح وأنه سوف يقدم الآن إلى مجموعة ال20 والشركاء الإنمائيين الآخرين. قد تم وضع الاقتراح بطريقة لا تنتفع به إلاّ البلدان الأفريقية. وإذا ما تم تنفيذه، فسوف يساعد البلدان الأفريقية على تنمية قدراتها في قطاعات حيوية من الاقتصاد مثل الصناعة التحويلية والمساعدة على بناء قدراتها التنافسية . وأُبلغ الاجتماع بأن بعض الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤيد الاقتراح .

16- تلقت اللجنة الفرعية تقريرًا عن الحالة الراهنة لمفاوضات لأجندة الدوحة للتنمية والتحضيرات للمؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده من 15 إلى 17 ديسمبر 2011.

17- أُبلغت اللجنة الفرعية أن مدة ولاية المدير العام الحالي لمنظمة التجارة العالمية تقترب من نهايتها. وبناءً على ذلك، أُقترح على البلدان الأفريقية النظر في تأييد مرشح أفريقي ذي مصداقية لانتخابه كمدير عام قادم لمنظمة التجارة العالمية. ويجدر بالذكر أنه منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية لم ينتخب له مديرا عاما أفريقيا .

**الخاتمة:**

18- ثمّن كل من اللجنة الفرعية والمفوضية علاقات العمل الممتازة التي سادت بينهما خلال تلك الفترة وتعهدت بتعزيز التعاون بينهما لضمان تنفيذ نتائج قمة يناير حول تعزيز التجارة الأفريقية البينية بما يعود بالنفع على القارة.

–

**AFRICAN UNION  UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository** **http://archives.au.int**

Organs Council of Ministers & Executive Council Collection

2012

# Report of The PRC  sub-committee on economic and trade matters

African Union

African Union

http://archives.au.int/handle/123456789/4119

*Downloaded from African Union Common Repository*